ثانياً– النظريات الداعية الى الأولوية الاقتصادية:

من اجل القاء الضوء على التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية، من المهم ان نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة: النمو الاقتصادي – النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية.

- **النمو الاقتصادي:** هو زيادة حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.
- **التنمية الاقتصادية:** هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية: –
  - ❖ تحسين نوعية حياة السكان، وتصبح زيادة الدخل العامل الأساسي.
  - ❖ تحسين المهارات والمعرفة والامكانيات والخيارات.
  - ❖ تحسين الحقوق المدنية والحريات.

وهذا التعريف لا يضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، وقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين الى الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها وسنتعرض لأشهر النظريات في هذا المجال.

١– نظرية تعديل السوق.

ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية ان كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي. من هذا المنطلق عوملت النفايات وكذلك الموارد الطبيعية التي كان ينظر اليها على انها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة. فالإنتاج عبارة عن تحويل للموارد الطبيعية الى سلع اقتصادية ونفايات كذلك فان الاستهلاك لا يعني فقط استخدام تلك السلع ولكن

ايضاً تحولها الى نفايات، ولما تم التعامل مع النفايات على انها ظاهرة غير نقدية كانت النتيجة اخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي.

٢- نظرية الموارد الناضبة.

قام الاقتصادي **هارولد هوتلينغ** بشر دراسته حول "اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام ١٩٣١، وفي هذه الدراسة قام هوتلينغ ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل. حيث انه اول من أشار الى خصائص الموارد الناضبة وصرورة اخذها في الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضب.

وتستند نظرية الموارد الناضبة والتي صاغها هوتلينغ الى فرض أساسي ان ملاك المورد الناضب هم يهدفون الى تعظيم الثروة يحاولون انتاج المورد بطريقة تعظيم قيمته الحالية، ولتحقيق ذلك لابد وان تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة في كل الفترات، والا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل انتاجهم من فترة الى أخرى.

٣- نظرية القيمة الاقتصادية الكلية.

جرت العادة ان المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الاضرار باستعمال طرق تقييم مالي للأثار الظاهرة حيث يتم ملاحظة التغيرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر المنجزة عنها، مثلاً يحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية في الأرضي وذلك بسبب عوامل انجراف التربة، تبدو هذه المقاربة محدودة ومختزلة نظراً لطابعها النفعي.

٤- نظرية النمو الداخلي.

خـلال نهايـة العقـد الثـامن وبـدايات العقـد التاسـع مـن القـرن العشـرين تغـيرت نظريـات النمـو الاقتصـادي بصـفة عامـة وتحولـت الى مـا يسـمى نظريـات النمـو الـداخلي حيـث اكـدت الدراسـات فشـل النظريـات الـتي تتجاهـل دور التطـور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية.

ومـن ثم رات نظريـة النمـو الـداخلي بضـرورة ادخـال دور التطـور التكنولـوجي في النمـو الاقتصـادي بصـفة عامـة، واعتمـدت في ذلـك علـى دور الحكومـات في الاسـتثمار في مجـال البحـث والتطـوير والتعلـيم اتجـاه المؤسسـات الاقتصـادية لـدعم الابداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها الى دفع معدلات التطور التكنولوجي.

ثالثاً– النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية:

حـاول علمـاء الاجتمـاع في انطلاقـاتهم دمـج الطبيعـة البشـرية، ميـول التنظـيم الاجتمـاعي مـن اجـل تحضـير المعـادلات لتحقيـق التنميـة المسـتدامة بالنسـبة لهـم يجـب الاخـذ بعـين الاعتبـار علـى الأقـل العوامـل الاجتماعيـة في مراحـل التنميـة وتخصـيص الـبرامج والمشـاريع المختلفـة، هـذه النظـرة تأخـذ في الحسـبان سياسـة تحليـل المشـاريع والنمـو الـديموغرافي وكـذلك يجـب الاهتمـام بـالفقر وانعـدام المسـاواة في ملكيـة الأراضـي، الحـروب، الكـوارث الطبيعيـة، السياسـات الاقتصـادية، غيـاب الحريـة في مختلـف المستويات، ويجب اخذ هذه العوامل مجتمعة وعلى حد السواء.

وفي الاتي نتناول اهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد.

١– نظرية التنمية الدائرية المتراكمة.

وضـع هـذه النظريـة الاقتصـادي السـويدي **جـونر ميـردال** تقـوم فكرتهـا علـى ان التنميـة الدائريـة المتراكمـة في دولـة مـا تـرتبط بـالظروف والخصـائص الطبيعيـة والتاريخيـة لهـذه الدولـة ولإقليمهـا، حيـث تـؤدي الحركـة الحـرة للقـوى الاقتصـادية والاجتماعيـة الى زيـادة الفـوارق الإقليميـة بأنواعهـا المختلفـة بـين المركـز والـذي تمثلـه عـادة المنـاطق الحضـرية او

المدن والهامش والذي تمثله الأرياف، ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي: -

أ- الاثار الخلفية السالبة.

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف والهوامش وتتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك راس المال والبضائع من المناطق الريفية الى المدينة او المركز والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش.

ب- الاثار الانتشارية الموجبة.

وهي عمليات تنشط في مناطق المركز بتجاه الهوامش او الأطراف، وتتزايد في الغالب مع نشاط الاثار الخلفية السالبة في الهوامش فمثلاً يزداد الطلب في المركز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم اشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة الى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي.

٢- نظرية الاستقطاب العكسي.

صاحب هذه النظرية هو **ريكاردسون** الذي يرى ان الاثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل الي او اوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال ، والفرصة الأساسية لهذه النظرية تقول بان عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين الأولى استقطابية، وتستمر حتى تصل التنمية الى **نقطة معينة اطلق عليها اسم نقطة التحول او الانقلاب الاستقطابي**، حيث تبدا المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وقد حاول ريكاردسون ان يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسية هي : -

أ- مرحلة التحضير (الاستقطاب).

ب- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز.

ت- مرحلة اللامركزية الإقليمية.

٣- نظرية القلب والأطراف.

وضعها **فريدمان Friedman** الذي يرى ان النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعين هما:

- القلب وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب او مركز النمو.
- الاطراف وهي مناطق الظهير او مناطق الهوامش.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه ان يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، **ولتوضيح ذلك طور نموذجاً من أربع مراحل هي: -**

أ- مرحلة النمط المكاني المستقل، وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن او المراكز المبعثرة والمنعزلة عن بعضها.

ب- مرحلة القلب او المركز الوحيد على المستوى الوطني حيث تظهر في هذه المرحلة احدى المدن الكبرى مركزاً او قطباً رئيساً على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.

ت- مرحلة المراكز الفرعية، وفي هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش او الأطراف التابعة للقطب التنموي.

ث- مرحلة الهرمية، حيث تؤدي العلاقة بين اطرافه او هوامشه الى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينهما مما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

٤- نظرية النظام العالمي

يقول أصحاب نظرية النظام العالمي ان الازدهار النسبي الذي تنعم به القلب يقوم على بؤس الكثرة، وبعبارة عاطفية هم يدعون بان على الكثرة الغالبة فيما يدعوه العالم الثالث ان يعانون بحيث نتمكن نحن في الغرب من ان تبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة. وهكذا نرى ان بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقتضي بان تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة، وأصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بان تكدس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب تكديس في الوقت نفسه للشقاء وعذاب الكدح والرق والجهل والقسوة في القطب الاخر.